المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم
المدافعين عن حقوق الإنسان

تقرير الأنشطة

2022

طلبنا من شركائنا المحليين في عام 2022 أن يصفوا المؤسسة الأورو-متوسطية بثلاث كلمات.
وتبيّن سحابة الكلمات الظاهرة أعلاه إجاباتهم.

لقد تمكنَت المؤسسة الأورو-متوسطية من تنفيذ أنشطتها ونشر هذا التقرير بفضل مساهمات من، وشراكات مع، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ووزارة الخارجية الدانمركية، والمفوضية الأوروبية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وصندوق سيغريد راوزينغ، والصندوق الوطني للديمقراطية، ومؤسسة المجتمع المنفتح، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تقع المسؤولية الحصرية عن محتوى التقرير على المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو لا يعكس بأي طريقة كانت مواقف أي من الشركاء المذكورين أعلاه.

Danish-Arab Partnership Programme

Avec la participation de
MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

Sida

SIGRID RAUSING TRUST

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

Women's Peace & Humanitarian Fund
A United Nations & Civil Society Partnership

تزامنت كتابة هذا التقرير مع ورود نبأ وفاة إحدى عضوات مجلس أمناء المؤسسة الأورو - متوسطية، السيدة بسمة قضماني، في بداية آذار/ مارس 2023.

هذا التقرير يعكس قراراتها والتزامها الذي لا يلين إلى جانبنا في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وستظل المؤسسة الأورو-متوسطية تسترشد برؤاها وتراثها.

جدول المحتويات

1. ملخص 4

2. الدعم المالي للمنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان 7

2.1. الجزائر: حماية المدافعين من الانتقام 8

2.2. مصر: حماية قدرة حركة حقوق الإنسان على التحمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة 9

2.3. إسرائيل-فلسطين: دعم بدائل المجتمع المدني الشعبية وسط تصاعد العنف 9

2.4. الأردن: المحافظة على فضاءات المجتمع المدني المستقل في مواجهة التهديدات المتزايدة 10

2.5. لبنان: دعم جهود المجتمع المدني في التصدي للاضطرابات السياسية والاقتصادية. 11

2.6. ليبيا: الدفاع عن أنشطة حقوق الإنسان في مواجهة القمع العنيف. 12

2.7. المغرب: تحفيز مشاركة الأصوات المهمشة في الديمقراطية القائمة على المشاركة 12

2.8. سوريا: حماية المدافعين وإعلاء أصوات الضحايا في سعيهم للكشف عن الحقيقة 13

2.9. تونس: حماية مكتسبات المجتمع المدني وسط تراجع سيادة القانون. 14

3. مرافقة مصممة خصيصًا للمنظمات وللمدافعين عن حقوق الإنسان 16

3.1. نصائح عملية بشأن فرص التمويل 16

3.2. توفير فرص بناء القدرات والتعاون 16

3.3. الإحالات دعماً للحماية الطويلة الأجل 17

3.4. الإرشاد بشأن التطوير التنظيمي وتطوير المشاريع. 17

3.5. توسيع التحالفات دعماً للمجتمع المدني 18

3.6. تعزيز التضامن والتعلّم فيما بين بلدان الجنوب. 18

4. قضايا تنظيمية 19

4.1. الحوكمة الداخلية 19

4.2. التقييم الخارجي. 19

4.3. النتائج المالية والشراكات 20

5. ملحق: لمحة عن طلبات المنح في عام 2022 21

1. ملخص

في الوقت الذي تبدو فيه معايير حقوق الإنسان العالمية تحت الهجوم في كل مكان تقريبا في مشهد عالمي يتزايد فيه الاستقطاب، بدأ الحكم الاستبدادي بالعودة بقوة إلى منطقة جنوب المتوسط.

ومع التراجع غير المسبوق في سيادة القانون في تونس، والقمع الإسرائيلي والعنف الواسع النطاق ضد الفلسطينيين، والقمع المتصاعد ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الجزائر والأردن، وزيادة الاعتداءات على الحقوق والحريات الأساسية في بلدان أخرى، ركزت المؤسسة الأورو-متوسطية عملها على حماية البيئات المحلية لحقوق الإنسان وتحفيزها في عام 2022.

كانت المنحة من المؤسسة الأورو-متوسطية نورًا في خضم ظلام الأزمات.

وأتاح الدعم الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يتكيفوا ويبتكروا، ويشهد هذا التقرير على شجاعتهم الكبيرة وإبداعهم في تعزيز ودعم والدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون في ظل الأزمات هذه. وصلت مبادرات المجتمع المدني التي حصلت على دعم إلى أكثر من 1.5 مليون شخص في أنشطتها، وعملت على تعبئتهم.

وعموماً، وفرت المؤسسة مزيداً من الموارد للمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان وأكثر من أي وقت مضى، مع تركيز قوي على حمايتهم من التهديدات الناجمة عن عملهم. **وبلغ مجموع المنح 148 منحة في عام 2022 ركز نصفها على حماية المجتمع المدني المستقل، كما ضاعفنا دعمنا للمدافعات عن حقوق الإنسان.**

عكست مجالات الدعم الرئيسية مطالب المجتمع المدني وأولوياته في عام 2022.

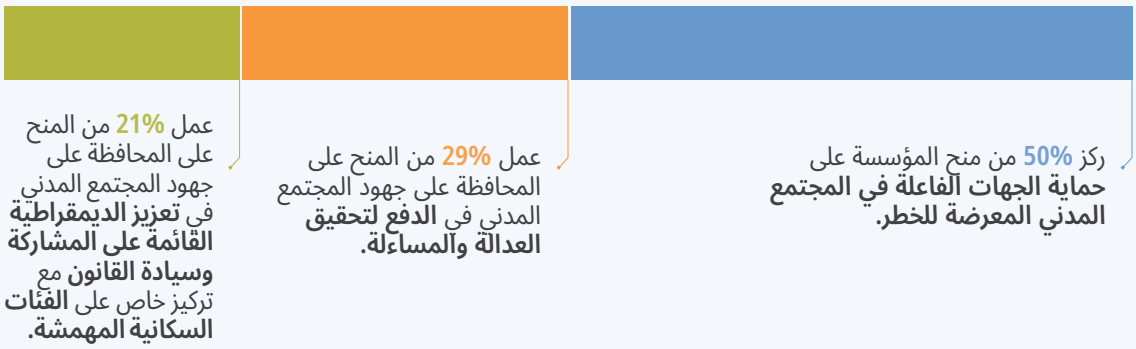

أوفت المؤسسة الأورو-متوسطية بتعهدها بدعم الفئات السكانية التي تظل مهمشة غالباً

كان 60% من **المدافعين والمبادرات** الذين تم تمويلهم ناشطين في **مناطق نائية.**

كان 40% من الحاصلين على التمويل هم من **المدافعين الشباب** أو **مبادرات معنية بحقوق الشباب.**

كان 35% من الحاصلين على التمويل **مدافعات نساء** أو **مبادرات معنية بحقوق النساء.**

كان 5% من الحاصلين على التمويل هم من **الأفراد الذين لا ينطبق عليهم التصنيف الثنائي للهوية الجنسية** أو **مدافعين من أفراد مجتمع الميم الموسع** أو **مبادرات معنية بحقوقهم.**

وبتعبير أدق، وفرت المؤسسة **دعماً مستعجلاً** لـ 85 مدافعاً فرداً كانوا معرضين لخطر الاعتقال و13 مبادرة كانت معرضة لخطر الانهيار بسبب نشاطهم في مجال حقوق الإنسان. وبفضل هذا الدعم، أفاد 90% منهم في ربيع عام 2023 أنهم شعروا بارتياح بعد الظروف التي مروا بها، وتمكنت غالبيتهم العظمى من مواصلة نشاطها. وكان مستوى الاحتياجات غير مسبوق مقارنة بالسنوات الماضية، مما يؤكد التوجه الذي جرت ملاحظته في السنوات الأخيرة بشأن ضرورة ضمان بيئة تمكينية للمجتمع المدني والنشاط في مجال حقوق الإنسان في المنطقة. وتؤكد استجابة المؤسسة الأورو-متوسطية على قدرتها على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة.

أتى الدعم في الوقت الذي كنا في أمس الحاجة إليه.

في مواجهة تعرض عدد كبير من المدافعين لتهديد في قضايا متشابهة من الملاحقة القانونية الظالمة، ابتكرت المؤسسة نهجاً مختلفاً وأسست **صندوقي تضامن لمصلحة عشرات المدافعين في سوريا وتونس - وهو أسلوب لم تستخدمه المؤسسة منذ ما قبل عام 2011**. وفي إطار صندوق التضامن، تعمل المؤسسة بتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني المحلية لضمان المتابعة المؤسسية للمدافعين الذين واجهوا مضايقات كبيرة بسبب دفاعهم عن سيادة القانون أو الذين تعرضت حياتهم للخطر بعد سنوات من الاحتجاز أو التعذيب.

وفرت المؤسسة أيضاً **منحاً تشغيلية** مرنة لـ 68 منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان، واستفاد منها بصفة رئيسية جيل أكثر شباباً وتنوعاً من الفاعلين الناشطين في المناطق النائية. ونتيجة لتلك المبادرات، تم مساعدة أكثر من أربعة آلاف من ضحايا الانتهاكات، كما نُشر زهاء خمسمائة تقرير ومقال لتسليط الضوء على الحقيقة، وتم تنفيذ حملات وأنشطة مناصرة من قبيل تجمعات الناجين ومنظمات المجتمع المدني للدفع بالعدالة وسيادة القانون وفي الوقت نفسه ضمان أن تكون أصوات الفئات المهمشة في محور هذه العمليات. وقد أثار عملهم ردود فعل وإجراءات عديدة من الجهات المسؤولة، بما في ذلك ممثلو الدول والمؤسسات الوطنية والآليات الدولية.

وفر دعم المؤسسة الأورو-متوسطية حياة لأفكارنا، ونحن فخورون بأنه بفضلكم سنتمكن من الانفتاح على شركاء آخرين.

وبالنظر إلى الإفلات الراسخ من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، دعم **60% من هذه المنح مبادرات تركز بصفة أساسية على التوثيق، والتمثيل القانوني، وأنشطة المناصرة بهدف النهوض بالعدالة والمساءلة.** وعمل 40% من المبادرات على تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة مع التركيز على النساء والشباب وأفراد مجتمع الميم الموسع والمهاجرين والأفراد ذوي الإعاقات من أجل معالجة أوجه عدم المساواة الراسخة وتعزيز الإصلاحات.

إقراراً بأن المدافعين والمنظمات لديهم احتياجات لا يمكن تلبيتها عبر الدعم المالي لوحده، **بتصميم كيفية مرافقة المستفيدين من المنح بعناية** من أجل مساعدتهم على تعزيز سلامتهم وبرامج أعمالهم في مجال حقوق الإنسان. وفي عام 2022، تضمنت أساليب المرافقة تقديم نصائح عملية حول فرص التمويل، ومشاطرة فرص لبناء القدرات والتعاون، والإحالة إلى جهات مانحة أخرى دعماً لتوفير الحماية طويلة الأجل، والإرشاد في مجال التطوير التنظيمي وتطوير المشاريع، وتعزيز وتوسيع روابط التضامن والتحالفات. وسيزداد الاستثمار في توفير قدرات إضافية في هذا المجال في عام 2023.

الاهتمام الذي أظهره العاملون في المؤسسة الأورو-متوسطية، والمساعدة المستعجلة التي حصلت عليها، حققا فرقاً كبيراً ليشعر موظفو منظمتنا بالأمان.

بالترافق مع هذه التوجهات الاستراتيجية، **عززت المؤسسة إدارتها لمخاطر تكنولوجيا المعلومات** بغية تعزيز وضمان أمن أنشطتها وأنشطة المستفيدين منها. كما طورت **قدرتها على تعبئة الموارد** بينما اتخذت خطوات إضافية نحو تحقيق **تحول مؤسسي تدريجي لإقامة مجلس أمناء من أعضاء أصغر سناً وتحقيق التكافؤ في تمثيل الجنسين بينهم.**

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لدعم المجتمع المدني، **تم الإقرار باستراتيجية المؤسسة بالاستثمار في دعم حماية الناشطات المعنيات بقضايا النساء والمنظمات النسائية في المنطقة**، وذلك من خلال تدشين شراكتين جديدتين مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. إضافة إلى ذلك، وبعد سنوات من المشاورات التي أدت فيها المؤسسة دوراً رئيسياً، أسس **الاتحاد الأوروبي وللمرة الأولى برمجة استراتيجية إقليمية لدعم المجتمع المدني في جنوب المتوسط**. وفي عام 2022، اختيرت المؤسسة كواحدة من الشركاء الستة في هذه البرمجة. ويعكس ذلك عموما

التـزام المؤسسـة بتوفيـر المزيـد مـن المـوارد للجهـات الفاعلـة فـي المجتمـع المدنـي فـي المنطقـة استجابة لاحتياجاتها في السنوات المقبلة.

"بمـا أنهـا [المؤسسـة] من بيـن أكبر الجهـات الممولة فيما يتعلـق بالقيمة الماليـة للمنح وعدد المنـح، فـإن هـؤلاء المانحيـن [صنـدوق العمل العاجـل، ومنظمة الخـط الأمامي، **والمؤسسـة الأورو-متوسـطية] غالبـاً** مـا يكونـون هـم المـزود **الأول (والوحيـد) للتمويـل المسـتعجل للنشطاء الذين يواجهون تهديدات مباشرة".**

(الدفـع بحقـوق الإنسـان: تمويـل المؤسسـات إلى المدافعيـن عـن حقـوق الإنسـان، تشـرين الأول/ أكتوبر 2022، شبكة ممولي حقوق الإنسان)

2. الدعم المالي للمنظمات والمدافعين عن حقوق الإنسان

وفرت جهودكم الأمل.

تستجيب المؤسسة بأكبر مرونة ممكنة للاحتياجات التي يعبر عنها المدافعون والمنظمات. وللقيام بذلك، تستخدم المؤسسة آليتين لتقديم المنح – واحدة للاستجابة المستعجلة والثانية للاستجابة العادية – لتخصيص الدعم على شكل منح إضافة إلى إرشاد موجّه لكل من يحصل على منحة.

قيّمت المؤسسة 915 طلب تمويل واستفساراً في عام 2022، وخصص مجلس الأمناء منحاً لـ 85 مدافعاً فرداً و80 جماعة أو منظمة معنية بحقوق الإنسان. وبلغ مجموع الدعم المالي الذي تم تخصيصه حوالي 2.6 مليون يورو.

وبغية توفير موارد كافية لحركة حقوق الإنسان استجابةً إلى هذه الطلبات، زادت المؤسسة قيمة التمويل الممنوح بنسبة 7% بالمقارنة مع عام 2021، خصوصاً آلية الاستجابة المستعجلة التي زاد تمويلها بنسبة 36%.

	2012	2021	2022
عدد المنح المستعجلة المخصصة (القيمة باليورو)	42 (216 ألف)	70 (347 ألف)	80 (471 ألف)
عدد المنح التشغيلية المخصصة (القيمة باليورو)	39 (842 ألف)	72 (2,066 ألف)	68 (2,111 ألف)
العدد الكلي للمنح المخصصة (القيمة باليورو)	**81 (1,058 ألف)**	**142 (2,413 ألف)**	**148 (2,582 ألف)**

الجدول 1: عدد المنح المخصصة في كل سنة بحسب نوعها إلى جانب القيمة المخصصة مقربة إلى أقرب ألف يورو.

وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي، **لا تزال الجهات المصرية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان تمثل حصة كبيرة (38%) من الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسة** بسبب الظروف القاسية لممارسة العمل المعني بحقوق الإنسان في البلد. وقد ازداد الدعم مقارنة بعام 2021 في الأردن أيضاً استجابة إلى التهديدات المتزايدة لأمن منظمات حقوق الإنسان المستقلة وأنشطتها.

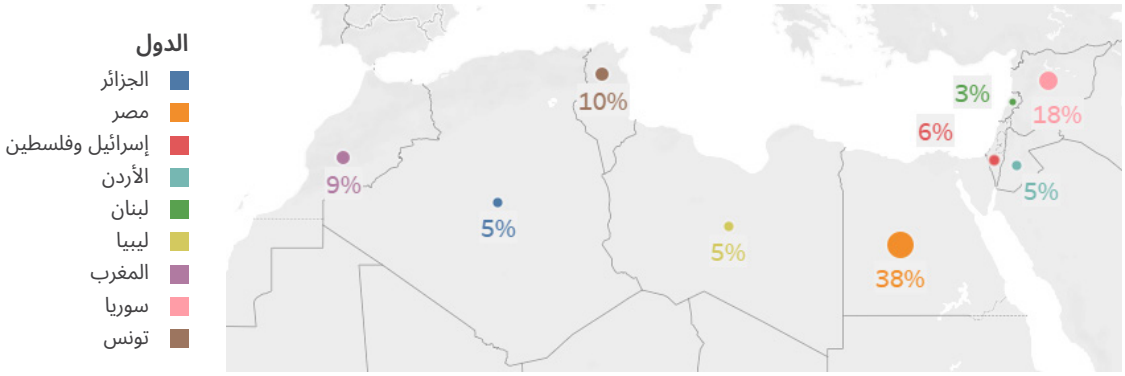

الشكل 1: النسبة المئوية للدعم المالي المخصص في عام 2022 بحسب البلدان

ساعدتنا [المنحة] على إضفاء الصفة المؤسسية على جمعيتنا في ميدان العمل.

ساعدت المنح المستعجلة المدافعين في جميع أنحاء المنطقة على **حماية أنفسهم من التهديدات، والحصول على قسط من الراحة، واستعادة بعض الشعور بحياة طبيعية**. وتحديداً، استخدم المدافعون المنح لتغطية الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية (والصحة العقلية)، والانتقال إلى مواقع أكثر أمناً، والحصول على مساعدة قانونية، وزيادة أمنهم من خلال المشاركة في تدريبات بهذا الشأن، والتطوير المهني والشخصي.

آلية الاستجابة المستعجلة بالأرقام

- 80 منحة مستعجلة (0.47 مليون يورو)

المستفيدون

- 85 مدافعاً فرداً
- 13 جماعة ومنظمة

أتاحت **المنح التشغيلية للمنظمات تعزيز قدراتها وزيادة آفاق استدامتها**. وتحديداً، استخدمت المنظمات المنح التشغيلية – والتي قد تكون على شكل تمويل أساسي/ تأسيسي – لقيادة مبادرات مبتكرة وحساسة واختبارها ولتطوير المهارات القيادية للنساء والشباب.

آلية الاستجابة العادية بالأرقام

← 68 منحة تشغيلية (2.1 مليون يورو)

المستفيدون

← 68 مجموعة ومنظمة

وفرت [المنحة] مكاناً آمناً للنساء والبنات الناجيات اللاتي ندعمهن ونواصل دعمهن.

تجدون أدناه لمحة عامة عن أنشطتنا بحسب البلدان، وذلك لكل بلد، ومثالين توضيحيين من كل بلد للدعم الذي قدمناه. وتعطي الأمثلة نظرة ثاقبة لكيفية عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، والتحديات التي تواجهها والنتائج التي تحققها.

2.1. الجزائر: حماية المدافعين من الانتقام

وسط تدهور وضع حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والدين وتصاعد حملة القمع ضد المجتمع المدني من قبل السلطات، ركزت استراتيجية المؤسسة الأورو-متوسطية على دعم الحماية العاجلة واستراتيجيات التعامل مع هذا الوضع.

6 منح مستعجلة (30 ألف يورو)

← 4 أفراد

← منظمتان

4 منح تشغيلية (110 آلاف يورو)

وانطلاقاً من ذلك، دعمت المؤسسة مدافعين ومبادرات لمواجهة الملاحقات القضائية التعسفية الناجمة عن نشاطاتهم، واستثمرت في المبادرات الناشئة في المنافي التي تعمل على تعزيز حماية الفضاء المدني من خلال التوثيق وأنشطة المناصرة. علاوة على ذلك، دعمت المؤسسة أنشطة مبتكرة ساعدت السكان المحليين على استعادة الفضاء العام في مجتمعاتهم المحلية وتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق النائية في البلد.

واجه مدافع عن حقوق الإنسان وهو ناشط بيئي يعيش في المنفى في المنطقة وضعاً مالياً وأمنياً حرجاً، وقد كان يخشى من التعرض للاختطاف والإعادة إلى الجزائر حيث يواجه حكماً تعسفياً بالسجن لمدة طويلة وتهديدات بالقتل. ووفرت له المؤسسة الأورو-متوسطية منحة مستعجلة وإرشادات ساعدته على تغطية احتياجاته الأساسية وضمان إعادة التوطين الدائم في كندا. ومنذ انتقاله في بدايات عام 2023، يستعد هذا الناشط إلى استئناف دراسته ومواصلة أنشطته من المنفى.

بفضل دعم تأسيسي من المؤسسة الأورو-متوسطية، اتخذت منظمة جزائرية ناشئة تعمل من المنفى خطوات لتصبح مرجعاً في مجال حقوق الإنسان في البلد. وقد وثقت الانتهاكات، لا سيما فيما يتعلق بحرية التعبير والحريات الإعلامية وتعاونت مع منظمات غير حكومية جزائرية وإقليمية لتوفير توصيات قائمة على الأدلة إلى الاستعراض الدوري الشامل حول الجزائر الذي أجرته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، والتقت مع ممثلي الأمم المتحدة في جنيف. وفي 27 آذار/ مارس 2023، قبلت الحكومة الجزائرية 216 توصية من مجموعة 290 توصية تلقتها من الاستعراض الدوري الشامل.

2.2. مصر: حماية قدرة حركة حقوق الإنسان على التحمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة

رغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة لعرض استعدادها لفتح المجال السياسي، بما في ذلك إطلاق الحوار الوطني في أيار/ مايو 2022، إلا أن الاعتقالات الجديدة للفاعلين السياسيين ومن المجتمع المدني تجاوزت بكثير عدد الأشخاص الذين أفرج عنهم مؤخراً، كما تصاعدت الأحكام بالإعدام، فيما لم تظهر أدلة على إعادة ترتيب هيكلي للسياسيات القمعية التي ينتهجها النظام.

23 منحة مستعجلة (127 ألف يورو)

← 22 فرداً

← منظمة واحدة

19 منحة تشغيلية (860 ألف يورو)

وفي هذا السياق، اعتمدت استراتيجية المؤسسة الأورو-متوسطية على حماية سلامة المدافعين المعرضين لخطر الاعتقال أو الاختفاء القسري بسبب عملهم المشروع، في حين عززت قدرة منظمات حقوق الإنسان المستقلة على التحمل – من خلال التمثيل القانوني وحملات جماعية مبتكرة – والذين تظل إسهاماتهم في دعم ضحايا الانتهاكات والفئات السكانية المهمشة (بمن فيهم سجناء الضمير، والنساء، والقاصرون، والأقليات، والمهاجرون واللاجئون) حاسمة الأهمية لإرساء أسس العدالة والمساءلة.

واصلت جمعية محلية معنية بحقوق الإنسان، وكانت قد تلقت منحة تشغيلية من المؤسسة، برنامجها التدريبي للمحامين الشباب وتوفير الدفاع القانوني عن سجناء الضمير. وقام المحامون الناشطون في الجمعية بتدريب 46 محامياً مصرياً شاباً (35% منهم نساء) من جميع أنحاء مصر حول إجراءات التقاضي ومهارات المرافعات الشفهية، مع التركيز على الهيئات القضائية التي تُستخدم أكثر من غيرها لقمع المعارضين. ونتيجة للمنحة التي قدمتها المؤسسة، زادت قدرة الجمعية على تقديم الدفاع القانوني وتمكنت من تمثيل 60 شخصاً من النشطاء السياسيين، والمدونين، والمحامين المعنيين بحقوق الإنسان، والنقابيين، والأكاديميين، والصحفيين. وقد أفرج في عام 2022 عن 35 شخصاً من بين الأشخاص الذين حصلوا على تمثيل قانوني.

شاركت مبادرة نسائية مصرية كانت قد تلقت منحة من المؤسسة في تصميم حملة كبيرة للمجتمع المدني عبر وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالعقبات التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في مصر. وقد وصلت الحملة إلى 300,000 شخص واجتذبت دعماً من ممثلة مصرية شهيرة. وبعد الحملة، وجّه الرئيس المصري في حزيران/ يونيو 2022 بتشكيل لجنة قضائية لإعادة دراسة مسودة قانون الأحوال الشخصية.

2.3. إسرائيل-فلسطين: دعم بدائل المجتمع المدني الشعبية وسط تصاعد العنف

نظراً للانتهاكات الجسيمة المتواصلة على يد قوات الاحتلال وزيادة تطرف اليمين في السياسات الإسرائيلية، شهد عام 2022 تصاعداً في المضايقات والتهديدات للأفراد الذين يدافعون عن حقوق الفلسطينيين، وكان هذا العام هو الأشد فتكاً للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ حوالي عقدين.

منحتان مستعجلتان (10 آلاف يورو)

← منظمتان

6 منح تشغيلية (150 ألف يورو)

تمثلت استراتيجية المؤسسة في هذا السياق في حماية ودعم المبادرات الشعبية السلمية والأصوات البديلة التي تدافع عن حقوق الإنسان. ودعمت المؤسسة ثلاث مبادرات إسرائيلية وثلاث

مبادرات فلسطينية بمنح تشغيلية ووفرت دعماً مستعجلاً لمبادرتين فلسطينيتين تواجهان تهديدات، إحداهما في القدس الشرقية والثانية في غزة والضفة الغربية. وركزت المؤسسة بصفة رئيسية على دعم المبادرات التي تستخدم الإبداع الثقافي لتعزيز حقوق الإنسان، والتي تسعى لتقوية المشاركة السياسية للنساء في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، والتي تعمل على إقامة فضاءات للبحث والنقاش والعمل للفئات السكانية المهمشة بخصوص حقوق الإنسان في داخل إسرائيل.

بفضل منحة تشغيلية من المؤسسة الأورو-متوسطية، تمكن مسرح ومنظمة فلسطينية مستقلة معروفة في مخيم جنين من المحافظة على بقائه. ورغم اضطراره لإيقاف نشاطاته لمدة أيام في نهاية المطاف، حافظ المسرح على مدرسة العمل الشبابي، ونظم أول مهرجان للمسرح النسائي في فلسطين، وعقد ورشات عمل ثقافية لمئات الأطفال، وقدم عروضاً مسرحية في جميع أنحاء الضفة الغربية وإسرائيل والتي كانت قد تأجلت بسبب أزمة كوفيد-19 لمدة تزيد عن سنة ونصف السنة. ومن خلال ذلك، أظهر المسرح للشباب السبل المختلفة للمقاومة السلمية ضمن سياق يهمن عليه العنف.

أطلقت مبادرة إسرائيلية تلقت منحة تشغيلية من المؤسسة تطبيقاً للهواتف الذكية ثلاثي اللغات (العربية والعبرية والإنجليزية) في تشرين الأول/ أكتوبر 2022. ويستخدم التطبيق الخرائط والصور والقصص ومحتوى تفاعلي لإظهار تجليات النكبة وتصورات لحل عادل وسلمي وقابل للتحقيق للأزمة الجارية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخلياً. ويمثل التطبيق، وسيلة للتعلم، والتأمل، والحوار. وبحلول كانون الأول/ ديسمبر 2022، كان التطبيق قد تمكن من رعاية حوارات ضمن المجتمع الإسرائيلي وتم تنزيله أكثر من 3,100 مرة من أشخاص معظمهم يعيشون في إسرائيل.

2.4. الأردن: المحافظة على فضاءات المجتمع المدني المستقل في مواجهة التهديدات المتزايدة

5 منح تشغيلية (137 ألف يورو)

شهد الأردن في عام 2022 نزعة متزايدة من التهديدات من السلطات لأمن منظمات المجتمع المدني المستقلة وأنشطتها، من قبيل استخدام أوامر منع النشر التعسفية التي تحد من حرية الصحافة.

لذا دعمت المؤسسة مبادرات من بين أكثر الفئات عرضة للخطر، وذلك لتمكينها من مواصلة أنشطتها حول مسائل حساسة بما في ذلك حرية الصحافة، والنشاط النسوي، والحقوق الإنجابية، وحقوق أفراد مجتمع الميم الموسع، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان بأسلوب إبداعي من خلال العروض السينمائية في المجتمعات المحلية المهمشة، وحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من خلال التمثيل القانوني وأنشطة المناصرة.

استخدمت مبادرة تقودها شابات وتلقت منحة تشغيلية من المؤسسة لنشر المعرفة بشأن النشاط النسوي وحقوق النساء في المناطق النائية في الأردن والمنطقة العربية، إضافة إلى حشد التضامن الدولي لدعم النساء العربيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. وعقدت المبادرة جلسات وجاهية وعبر الإنترنت وتمكنت من الوصول إلى 400 امرأة من خلفيات مختلفة، وحفزت تشكيل فضاءات نسائية في البلد، إضافة إلى نشوء حركات مماثلة بقيادة شابات في السودان معنيات بالنشاط النسائي.

بفضل منحة تشغيلية من المؤسسة، تمكنت وسيلة إعلام أردنية مستقلة من نقل موظفيها وأنشطتها إلى أوروبا حيث استأنفت عملها الصحفي. وأتاحت المنحة لفريق الوسيلة الإعلامية وقتاً لإعادة تنظيم نفسه في الخارج. ورغم أنها لم تصل بعد إلى العدد نفسه من الجمهور الذي وصلت إليه سابقاً، فقد واصلت الاعتماد على أصوات السكان المستضعفين من خلال تقارير باللغتين العربية والإنجليزية. وقد أثارت هذه التقارير ردود أفعال وتحقيقات لاحقة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك لجنة التحقيق المستقلة المعنية بسوريا، والسفارتين الكندية والبريطانية في لبنان، وكذلك السفارة اليابانية في الأردن.

2.5. لبنان: دعم جهود المجتمع المدني في التصدي للاضطرابات السياسية والاقتصادية

ظلت الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان تؤدي إلى مفاقمة الأوضاع الأمنية المتدهورة أصلاً. فمثلاً، أدت الأزمة إلى خنق النقابات والجماعات المهنية وأعاقت التحقيقات بخصوص الانفجارات التي حدثت في مرفأ بيروت في عام 2020.

منحة مستعجلة (5 آلاف يورو)

← فرد واحد

2 منحة تشغيلية (65 ألف يورو)

وفي هذا السياق، دعمت المؤسسة مدافعاً واحداً كان يواجه وضعاً طارئاً، ومبادرتين مبتكرتين. وتهدف إحداهما إلى حماية حقوق العمال من خارج الحركة العمالية التقليدية وإرسال وحدة لرصد تأثير الانهيار الاقتصادي على ظروف العمل في القطاعين العام والخاص، فيما عملت المبادرة الثانية على مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات، بما في ذلك الناجون من انفجار مرفأ بيروت، وذلك للمطالبة باحترام حقوقهم وتمكينهم من الوصول إلى العدالة وجبر الضرر.

عانت مدافعة لبنانية-سورية عن حقوق الإنسان من وضع مالي وأمني حرج ومشاكل في الصحة النفسية، وتعرضت لأشهر من المضايقات والمحاولات غير المشروعة لإخلائها من شقتها. ووفرت لها المؤسسة منحة مستعجلة أتاحت لها الحصول على خدمات الصحة العقلية ومساعدة قانونية جيدة.

حصلت جمعية شبابية لبنانية على منحة تشغيلية من المؤسسة الأورو-متوسطية وأطلقت بالتعاون مع فاعلين آخرين من المجتمع المدني حملة إعلامية في كانون الأول/ ديسمبر 2022 لترويج قصص والمحافظة على ذكريات الناجين من انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في عام 2020، وتمكينهم من المطالبة بحقوقهم. وتضع الحملة صوت الأشخاص ذوي الإعاقات وأقارب الضحايا والمجتمع المدني في مركز جهود الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة. ومن خلال هذه القصص، سلطت الجمعية الضوء على تنوع خلفيات الأشخاص المتأثرين ونطاق تأثير الانفجار على السكان اللبنانيين، والانهماك مع الرأي العام، لا سيما الشباب، حول الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب واسع الانتشار في البلد.

2.6. ليبيا: الدفاع عن أنشطة حقوق الإنسان في مواجهة القمع العنيف

8 منح مستعجلة (39 ألف يورو)

← 8 أفراد

3 منح تشغيلية (89 ألف يورو)

يهدف القمع العنيف الذي تمارسه المؤسسات الأمنية والجماعات المسلحة ضد المجتمع المدني وحقوقه في حرية تكوين الجمعيات والتعبير إلى إسكات الأنشطة المعنية بحقوق الإنسان في ليبيا، مما يزيد من تهديد العملية السياسية وشرعية الانتخابات المقبلة، والتي تأجلت مرة أخرى في عام 2022.

لذا، ركزت تدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية على حماية سلامة المدافعين وقدرتهم على التحمل، فيما عززت توثيق الانتهاكات والمساعدة القانونية للضحايا، بمن فيها الصحفيون والعاملون الإعلاميون والمهاجرون والنساء وأفراد مجتمع الميم الموسع والأقليات.

تعرضت مدافعة عن حقوق الإنسان لمضايقات شديدة بسبب نشاطها، وتركت منصبها القيادي في منظمة مجتمع مدني خوفاً على حياتها وسلامة أسرتها. وقدمت لها المؤسسة منحة مستعجلة ساعدتها على معالجة الصدمة التي تعرضت لها وتلقي علاج نفسي وبناء قدرتها للتصدي للرقابة على التقنيات الرقمية وحملات التشهير الإعلامية، وذلك بعد الانتقال إلى مكان أكثر أمناً. وترى المدافعة بأن الدعم الذي تلقته من المؤسسة أتاح لها فرصة لاستئناف أنشطتها في مجال حقوق الإنسان. كما عرضت المدافعة بحثاً في بدايات عام 2023 في مؤتمر عقد في تونس حول التمكين الاقتصادي للمرأة في وسط ليبيا، وشاركت في مجموعات نقاش حول طرق دعم النساء سياسياً واقتصادياً وكذلك دعم دور المرأة في الاقتصاد.

أطلقت مبادرة تديرها شابات وكانت قد حصلت على دعم أساسي من المؤسسة مشروعاً جديداً في طرابلس في خريف عام 2022 للدفع بفهم المدافعات عن حقوق الإنسان بشأن حقوقهن ولدعم مشاركتهن السياسية. وعقدت المبادرة ورشات عمل حول الحوار السياسي للقائدات النسائيات ومراعاة الإعلام لحقوق النساء. وشارك في هذه الورشات أكثر من 100 شخص أكثرهم نساء، ومن بينهم مرشحون ومرشحات للبرلمان، وأكاديميون، وصحفيون، ومسؤولون رسميون، وناشطون في المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، اكتسبت قائدات المبادرة ثقة بقدرتهن على تنفيذ مثل هذه الأنشطة وعلى التعاون مع الجهات الرسمية ومع منظمات غير حكومية أخرى.

2.7. المغرب: تحفيز مشاركة الأصوات المهمشة في الديمقراطية القائمة على المشاركة

5 منح مستعجلة (19 ألف يورو)

← فردان

← 3 منظمات

9 منح تشغيلية (222 ألف يورو)

رغم وجود مبادرات إصلاح مهمة جارية حالياً، إلا أنها تكافح لتحقيق تقدم، وتظل هناك شواغل مهمة بشأن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع في المغرب.

بينما حافظت المؤسسة على حماية المدافعين كهدف شامل، فقد ركزت استراتيجيتها على دعم جهود المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة، وذلك في سبع مناطق، للتصدي لانعدام المساواة، وتمكين السكان المهمشين

بمن فيهم المهاجرون والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وحصلت عدة جهات فاعلة من المجتمع المدني على دعم للدفع بالإصلاحات، بما في ذلك إصلاح قانون الأسرة بعد 20 سنة على إقراره، وذلك سعياً لتحقيق المساواة بين الجنسين.

استخدم تجمع للمجتمع المدني يقوده مهاجرون منحة أساسية قدمتها المؤسسة ليتمكن من النهوض من جديد بعد أزمة كوفيد-19، واستئناف عمله في مناصرة حقوق المهاجرين ودعم إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المغرب. وتحديداً، استخدمت المنظمة جهود مناصرة قائمة على الأدلة لمساعدة السلطات المحلية والمجتمع المدني على تحقيق فهم أفضل للتحديات وإيجاد حلول أفضل بخصوص التسجيل المدني للمهاجرين وتمكينهم من الحصول على التعليم.

تدخلت المؤسسة الأورو-متوسطية مرتين لإتاحة تنفيذ بعثات مناصرة بقيادة المجتمع المدني حسبما هو مخطط لها. وتمكنت إحدى البعثات من ضمان حضور صوت المجتمع المدني المغربي في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ساهم ذلك في إقرار خطوط إرشادية دولية جديدة حول تطوير الرعاية خارج المؤسسات، وبما يتماشى مع الحياة العادية. وأتاحت البعثة الأخرى لمنظمة غير حكومية تعزيز انتشار أنشطتها في مجال المناصرة وعرض تقييمها حول وضع حقوق الإنسان في البلد. ونتيجة لذلك، تم إشعار بلدان عديدة رسمياً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 بشأن التوصيات التي يتضمنها التقرير، خصوصاً بشأن المساواة بين الجنسين، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وذلك من خلال الاستعراض الدوري الشامل للمغرب.

2.8. سوريا: حماية المدافعين وإعلاء أصوات الضحايا في سعيهم للكشف عن الحقيقة

33 منحة مستعجلة (180 ألف يورو)

← 29 فرداً

← 4 منظمات

10 منح تشغيلية (290 ألف يورو)

يظل السوريون يواجهون أزمات إنسانية وسياسية واقتصادية لا تنتهي في سوريا والبلدان المجاورة وسط تطورات مثيرة للقلق بشأن المصالحة بين سوريا وعدة بلدان عربية وتركيا مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف بإفلات تام من العقاب. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الإعاقة لتحقيق نتائج إيجابية في مجال الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة والتي شهدت بعض التطورات الإيجابية بفضل جهود التعبئة التي قام بها الناجون والضحايا السوريون. وفي تقرير نشر في آب/ أغسطس 2022 استناداً إلى توصيات من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وإلى مشاورات مع جمعيات الضحايا والناجين وأسرهم، أوصى الأمين العام للأمم المتحدة أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة باستحداث آلية دولية مستقلة جديدة وشاملة للكشف عن مصير المفقودين في سوريا وأماكن وجودهم.

وفي هذا السياق، ركزت المؤسسة الأورو-متوسطية على حماية حياة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم محتجزون سابقون؛ ومساعدة الضحايا والناجين وأسرهم كي يكونوا في صدارة عمليات الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة؛ وضمان وجود فضاءات للناشطات النسائيات وأفراد مجتمع الميم الموسع لوضع أساس لمشاركة وعدالة شاملة للجميع.

حصلت جمعية ناشئة يقودها الضحايا على دعم تأسيسي من المؤسسة الأورو-متوسطية، وقامت بجمع إفادات من الناجين ووثقت أكثر من ألف انتهاك ارتكب في شمال سوريا. وبفضل عملها العالي النوعية، تلقت الجمعية دعوة من جمعيات أخرى يقودها ضحايا للمساهمة في إعداد ورقة بيان موقف وتوجيهات إرشادية، وقد نشرت في صيف عام 2022، وهي تتعلق بتأسيس آلية دولية مستقلة للكشف عن مصير المختفين قسراً والمحتجزين في سوريا، وحق أسر الضحايا في المشاركة في البحث عن أحبائها المختفين. وفي إطار جهود الجمعية لزيادة تعاونها مع الهيئات الدولية المعنية وتوفير أدلة بخصوص الجرائم المرتكبة في سوريا، فقد وقعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 مذكرة تفاهم مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالجرائم المرتكبة في البلد منذ آذار/ مارس 2011.

أسست المؤسسة الأورو-متوسطية بالتعاون مع منظمات محلية للضحايا صندوقاً تضامنياً لدعم اثني عشر سجين ضمير سابقاً، وذلك بهدف حمايتهم من الاعتقال من جديد ومساعدتهم على التعافي من الصدمة البدنية والمعنوية. وكان قد أفرج عن السجناء في أعقاب عفو عام صدر في 30 نيسان/ أبريل 2022، بعد أن أمضى كل منهم ما معدله 10 سنوات في السجن. ومن خلال هذا الدعم، تمكن العديد من هؤلاء النشطاء من تغطية احتياجاتهم المباشرة والانتقال إلى مناطق أكثر أمناً. وقد أتاح لهم ذلك مشاطرة تجاربهم مع وسائل إعلام محلية وإقليمية وكذلك من منظمات معنية بحقوق الإنسان. واستناداً إلى الشهادات التي قدموها، وعوامل أخرى، أصدرت المنظمة تقريراً غير مسبوق سلط الضوء على الهيكل الإداري لما يسمى "غرف الملح" ووجودها في السجون التي تديرها الحكومة. وغرف الملح هذه هي مستودعات بدائية للجثث تستخدم لحفظ الجثث وكزنازين للمحتجزين.

2.9. تونس: حماية مكتسبات المجتمع المدني وسط تراجع سيادة القانون

2 منحة مستعجلة (60 ألف يورو)

← فرد واحد

← منظمة واحدة

10 منح تشغيلية (187 ألف يورو)

تشهد تونس تعطيلاً مثيراً للقلق لعملية التحول الديمقراطي التي بدأت في عام 2011. وقد استجمع الرئيس سلطات لا ضابط لها تقريباً، في حين تم القضاء على الضوابط والموازين الضرورية لحماية حقوق الإنسان. ومن خلال تفكيك عدد من المؤسسات الوطنية، تم إضعاف استقلال القضاء وتزايدت الانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك فرض قيود على حرية التجمع السلمي، والتعبير، والصحافة بموجب حالة الطوارئ التي تم تمديدها حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

وعلى ضوء ذلك، عدلت المؤسسة استراتيجيتها من أجل مساعدة فاعلي المجتمع المدني على حماية أنفسهم والمحافظة على المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة، خصوصاً فيما يتعلق باستقلال القضاء، والحق بالحصول على المعلومات، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أسست المؤسسة الأورو-متوسطية صندوق تضامن مع منظمات المجتمع المدني المحلية في صيف عام 2022 لتلبية الاحتياجات الأساسية لاثني عشر مدافعاً ممن تعرضوا لإجراءات انتقامية غير مسبوقة بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. وبفضل هذا الدعم الذي توفر في الوقت الملائم والمتابعة المنسقة بالتعاون مع منظمات غير حكومية تونسية ودولية، تمكن المدافعون من الحصول على الرعاية الصحية، ودعم لأسرهم، ومواصلة جهودهم في الدفاع عن سيادة القانون في تونس.

فتحت جمعية محلية معنية بحقوق النساء، وبدعم تأسيسي من المؤسسة الأورو-متوسطية، ملجأ ووحدة للاستماع إلى النساء والأطفال من ضحايا العنف في بلدة في جنوب غرب تونس. وتُعتبر هذه الجمعية هي الجهة الفاعلة الوحيدة المكرسة للدفاع عن حقوق المرأة ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة في المنطقة، وقد وفرت الجمعية لغاية الآن مكاناً آمناً، واستشارات نفسية وقانونية، ورعاية طبية لحوالي خمسين ضحية من ضحايا الإساءات الجنسية والبدنية والاقتصادية، وهي تواصل التوعية بشأن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه، وذلك وفقاً للقانون 2017/58. وبفضل توصية للجمعية من المؤسسة الأورو-متوسطية، حصلت الجمعية على تمويل مشترك من مؤسسة شريكة ذات توجهات مشابهة.

3. مرافقة مصممة خصيصًا للمنظمات وللمدافعين عن حقوق الإنسان

ثمة احتياجات للمدافعين والمنظمات الذين يسعون للحصول على دعم من المؤسسة لا يمكن تلبيتها عبر الدعم المالي لوحده. وعلى مر السنوات، جمعت المؤسسة معارف ومهارات وقامت بعمل شبكي يمكن أن يساعد المدافعين والمنظمات في تلبية بعض هذه الاحتياجات. وبالتالي، فإنها ترافق المستفيدين من المنح بعناية كجزء من دعمها لتعزيز سلامتهم وقدرتهم التشغيلية وجدول أعمالهم في مجال حقوق الإنسان على المدى الطويل.

وتختلف الطرق التي تجري فيها هذه المرافقة تبعاً للظروف الفردية، وتعمل المؤسسة على تكييف أساليبها مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المدني. وتبيّن الأمثلة التوضيحية التالية الأشكال التي تجلت فيها هذه المرافقة في عام 2022:

3.1. نصائح عملية بشأن فرص التمويل

تقدم المؤسسة الأورو-متوسطية نصائح بخصوص التمويل، وتقدم توصيات، وتقيم اتصالات بين الحاصلين على المنح وبين منظمات ذات توجهات مشابهة مما يمكنها من المساهمة في دعم عملها على المدى البعيد. وأحالت المؤسسة في عام 2022 العشرات من المدافعين والمنظمات، أو عملت كمرجع لهم أمام ممولين محتملين من قبيل منظمات غير حكومية ومؤسسات في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومؤسسات متعددة الأطراف. ونتيجة لذلك، أفاد 24% من متلقي المنح بحلول بداية عام 2023 أنهم حصلوا على تمويل من مصادر أخرى.

الاستفادة من موارد مخصصة لمبادرات شعبية في مناطق نائية في المنطقة المغاربية:
سعت مؤسسة فرنسية في ربيع عام 2022 في إطار استراتيجيتها لتخصيص مزيد من الموارد على المستوى المحلي، للحصول على مشورة من المؤسسة الأورو-متوسطية بخصوص احتياجات منظمات المجتمع المدني الشعبية في المغرب وتونس. ونتيجة لهذا التعاون، تممت المؤسسة الفرنسية تمويلاً كانت المؤسسة الأورو-متوسطية قد وفرته لـ 6 مبادرات شعبية مغربية وتونسية، وذلك من خلال تمويل مشترك بلغت قيمته حوالي 100 ألف يورو. وهذه المبادرات ناشطة في مناطق نائية في البلدين وتدعم حقوق النساء والأطفال، كما تعمل على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

3.2. توفير فرص بناء القدرات والتعاون

بهدف تعميق المعارف والمهارات والخبرات، خصوصاً بين الجيل الشاب من فاعلي المجتمع المدني، ساعدت المؤسسة الأورو-متوسطية مدافعين أو قدمت دعماً لهم ليتمكنوا من الحصول على تدريب وإرشاد خارجيين أو زمالات تدريبات رسمية. وتضمنت أنشطة المصاحبة التي قامت بها المؤسسة لمصلحة 12 مدافعاً ومنظمة في عام 2022 دعماً موجهاً من هذا القبيل. وإضافة إلى ذلك، نشرت المؤسسة معلومات حول فرص لبناء القدرات بين المدافعين والمنظمات الحاصلين على دعمها.

دعم مبادرة تعمل من المنفى لتمكينها من الحصول على تدريبات شاملة: *عملت المؤسسة في شباط/ فبراير 2022 على تقديم مبادرة مصرية تعمل من المنفى والتوصية بها لتستفيد من دورة تدريبية لمدة 14 شهراً قدمتها منظمة غير حكومية دولية حول ضحايا التعذيب. وتألف التدريب من جلسات أسبوعية عبر الإنترنت لبناء القدرات في مجالات المناصرة، والتوثيق، والقدرة على التحمل، والأمن. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، شارك ثلاثة أعضاء من المبادرة في الدورة التدريبية، وقد ترافق ذلك مع منحة صغيرة لدعم الأمن الرقمي وأنشطة التوثيق للمبادرة.*

3.3. الإحالات دعماً للحماية الطويلة الأجل

بغية تعزيز سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ومساعدتهم في الحصول على حماية طويلة الأجل، وفرت المؤسسة إقرارات لإثبات مكانة 28 مدافعاً أو منظمة وأوضاعهم والتهديدات التي يواجهونها بغية تيسير طلبات حصولهم على تأشيرات سفر أو تصريح إقامة أو لجوء، وأحالتهم على منظمات ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية معنية بتوفير خدمات إعادة التأهيل أو تنفيذ أنشطة مناصرة أو تضامن. كما نسقت المؤسسة أعمالها مع شركاء إقليميين، خصوصاً الأورو-متوسطية للحقوق ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، خصوصاً في الجزائر ومصر.

ضمان الحماية الطويلة الأجل للمدافعين الذين يعيشون في المنفى: *بفضل شراكة محددة بين آلية المدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي تتضمن المؤسسة الأورو-متوسطية في عضويتها، وبين الحكومة الكندية، قدمت المؤسسة حالات ستة مدافعين إلى البرنامج الكندي لإعادة التوطين الدائمة للمدافعين الذين يعيشون في المنفى والذين يواجهون مخاطر. وبحلول بداية عام 2023، كان اثنان من المدافعين الذين تمت إحالتهم قد انتقلوا لتوطينهم في كندا، وصدرت موافقة على انتقال مدافع ثالث، فيما يجري تقييم حالات المدافعين الثلاثة الباقين.*

3.4. الإرشاد بشأن التطوير التنظيمي وتطوير المشاريع

تقدم المؤسسة الأورو-متوسطية إرشادات، عند الحاجة إليها وطلبها، إلى مبادرات المجتمع المدني بخصوص الطرق التي يمكنها من خلالها صقل استراتيجياتها أو مشاريعها أو سياساتها الداخلية لضمان استدامة المبادرات ولتطوير آفاق حصولها على الدعم، وقد تضمنت هذه الإرشادات مصاحبة لـ 11 مدافعاً ومنظمة.

توفير دعم تقني ملائم وقائم على الخبرة لإحدى المبادرات: *وضعت منظمة مصرية تتمتع بخبرة طويلة في تقديم المساعدة القانونية وأنشطة التوثيق والأبحاث القانونية تصوراً بشأن مشروع لأرشفة رقمية للأحكام القضائية المتعلقة بتقديم تعويضات لضحايا التعذيب وعائلاتهم في مصر، ومن ثم نشره. وبما أن المنظمة تفتقر إلى المهارات والخبرات الكافية لعمل نسخ رقمية يتاح الوصول إليها وتحليلها وتأمين سلامتها بسهولة، عملت المؤسسة الأورو-متوسطية على تقديم المنظمة إلى منظمة غير حكومية سويسرية متخصصة ودشنت تعاوناً بين المنظمتين. وتمكنت المنظمة المصرية من عمل نسخ رقمية لحوالي 10,000 حكم قضائي لغاية بدايات عام 2023. كما أقامت المؤسسة الأورو-متوسطية تواصلاً بين المنظمة المصرية وبين مؤسسة شريكة ذات توجهات مشابهة قامت لاحقاً بتقديم دعم للمنظمة في عام 2022.*

3.5. توسيع التحالفات دعماً للمجتمع المدني

بغية استكمال التبادل المنتظم مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، تسعى المؤسسة الأورو-متوسطية إلى تعزيز التحليل الجماعي بين الفاعلين في المجتمع المدني، والأكاديميين، والممثلين الحكوميين، والمؤسسات، حول الكيفية التي تتطور فيها الأحداث، وما هي المسارات المحتملة في المستقبل. ويتمثل أحد أهداف هذه التبادلات في تشجيع نهج منسق وتوسيع التحالفات لدعم الفاعلين في المجتمع المدني الذين يواجهون قيوداً كبيرة في المحافظة على نشاطهم والوصول إلى الموارد الضرورية لمواصلة عملهم.

عقد لقاءات بين الفاعلين في مواجهة القمع الشديد في مصر: *عقدت المؤسسة الأورو-متوسطية ندوة نقاشية مغلقة حول موضوع "ما هي آفاق الانفتاح السياسي في مصر؟". وقد شارك في الندوة أكثر من 60 فرداً من الفاعلين في المجتمع المدني، والأكاديميين، والمنظمات الدولية، ودول ومؤسسات مانحة رئيسية، وقد تشكل إجماع في الآراء بأن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة لعرض استعدادها لفتح المجال السياسي ما هي سوى إجراءات "تجميلية". وهذه المبادرة هي مبادرة فريدة في السياق السائد في عام 2022 من حيث إنها وسعت التحالفات بين طيف واسع من الفاعلين بهدف تحديد نهج منسق لدعم المجتمع المدني المصري على المدى البعيد.*

3.6. تعزيز التضامن والتعلّم فيما بين بلدان الجنوب

على ضوء القيود المتزايدة التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة، كيفت المؤسسة الأورو-متوسطية مرافقتها للمدافعين في عام 2022 من خلال استضافة وللمرة الأولى شريك من المجتمع المدني بغية تيسير تنظيم زيارات وتبادل لتعزيز الروابط والتعاون ومشاطرة الخبرات والتعلم بين الناشطين في المنطقة.

تيسير إقامة روابط عبر الحدود لناشطات نسائيات: *نظمت المؤسسة الأورو-متوسطية زيارة لمدة أسبوع لوفد من ناشطات نسائيات شابات، وجميعهن ناشطات في مبادرات تلقت منحاً من المؤسسة، وذلك إلى بلد آخر في المنطقة. وقد ركز التبادل بين الناشطات من البلدين على نقاط تلاقي الكفاح من أجل حقوق المرأة وحقوق الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم التصنيف الثنائية للهوية الجنسية، وتقديم المساعدة لضحايا العنف، وحق النساء في امتلاك الأرض، وموضوعات أخرى. ومن خلال هذه الزيارة، التي شملت زيارات ميدانية، أقامت المشاركات علاقات بينهن وتضمن ذلك تبادلاً للخبرات.*

4. قضايا تنظيمية

4.1. الحوكمة الداخلية

يتألف مجلس أمناء المؤسسة من اثني عشر عضواً يعملون على أساس تطوعي، وهم مدافعون معروفون عن حقوق الإنسان وممثلون عن المجتمع المدني، وقد ظل المجلس دون تغيير في عام 2022. وفي إطار عملية انتقال منسقة وتدريجية لتسليم زمام القيادة إلى جماعة جديدة أصغر سناً وأكثر تنوعاً، رحبت المؤسسة بأربع أعضاء مراقبين جدد في المجلس. وسينضم الأعضاء المراقبون رسمياً إلى المجلس عندما يتقاعد الأعضاء الحاليون.

عقد مجلس الأمناء اجتماعات في شهري أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر واتخذ قرارات بشأن طلبات الدعم المقدمة من منظمات حقوق الإنسان في إطار آلية المنح العادية للمؤسسة. أما في إطار الاستجابة المستعجلة للمؤسسة، فقد عقد مجلس الأمناء مشاورات واتخذ قرارات على امتداد السنة بخصوص طلبات الحصول على حماية مستعجلة المقدمة من المدافعين والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

وعلى ضوء السياق الإقليمي الحالي، قرر مجلس أمناء المؤسسة تعزيز أمن أنشطة المؤسسة، وجرى التكليف بإجراء تدقيق بشأن الأمن الرقمي، وتم تطوير سياسية لأمن أنظمة المعلومات، وتم تدريب جميع الموظفين على تنفيذ هذه السياسة. وفيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمضايقات الجنسية والحماية منها، حدّثت المؤسسة سياستها. وتتوفر السياسات الداخلية الرامية إلى إقامة بيئة آمنة وأخلاقية مثالية لعمليات المؤسسة على الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة.

بما أن دعم المؤسسة الأورو-متوسطية لحركة حقوق الإنسان المحلية سينمو، وبغية المحافظة على جودة أنشطة المؤسسة وفاعليتها، قررت المؤسسة تعزيز أمانتها العامة. وعُقد معتكف للموظفين في حزيران/ يونيو 2022 وتم تعيين موظف مسؤول عن جمع التمويل وإعداد التقارير في نهاية السنة. وتخطط المؤسسة الأورو-متوسطية لتعيين موظف آخر لتعزيز أنشطة المرافقة للحاصلين على المنح في عام 2023.

4.2. التقييم الخارجي

خضعت المؤسسة في عام 2022 لتقييم خارجي لبرنامجها المخصص لدعم المجتمع المدني المصري خلال الفترة 2018-2021[1]. ووجد التقييم أن "المؤسسة الأورو-متوسطية لا غنى عنها لضمان تمكين بعض منظمات المجتمع المدني التي قررت مواصلة العمل داخل مصر، من تحقيق ذلك بالفعل".

وأكد التقييم على أن **المؤسسة الأورو-متوسطية عملت على بناء القدرة على التكيف والتحمل للمجتمع المدني المصري لمواجهة التحديات، وللعمل نيابة عن السكان الأشد ضعفاً، وطرح أسئلة بشأن سياسات الحكومة وممارساتها وخطابها.**

"لقد رعت المؤسسة الأورو-متوسطية جيلاً جديداً من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان من خلال دعم مبادرات صغيرة ومغمورة، وجماعات شعبية محلية غير مسجلة، ونهج جديدة للنمو والتواصل مع مجتمعات محلية، وتطوير نماذج عملها، إضافة إلى بناء قدرات الفاعلين الشباب في المجتمع المدني والمحامين. كما ساهم البرنامج في تيسير نموذج جديد للعمل بين النشطاء المقيمين في المنفى والنشطاء المقيمين في البلد، مما يمكن أن يمنح منظمات المجتمع المدني القائمة هامش مناورة للتعامل مع القمع الذي يمارسه النظام".

1 التقييم النهائي للبرنامج، دعم قدرة المجتمع المدني المصري على التحمل، 15 تموز/ يوليو 2018 - 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021، 2022/03/28

4.3. النتائج المالية والشراكات

ازداد الإنفاق الكلي للمؤسسة الأورو-متوسطية بنسبة 11% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وركز بصفة أساسية على توفير موارد مالية للمدافعين المحليين ومنظمات حقوق الإنسان.

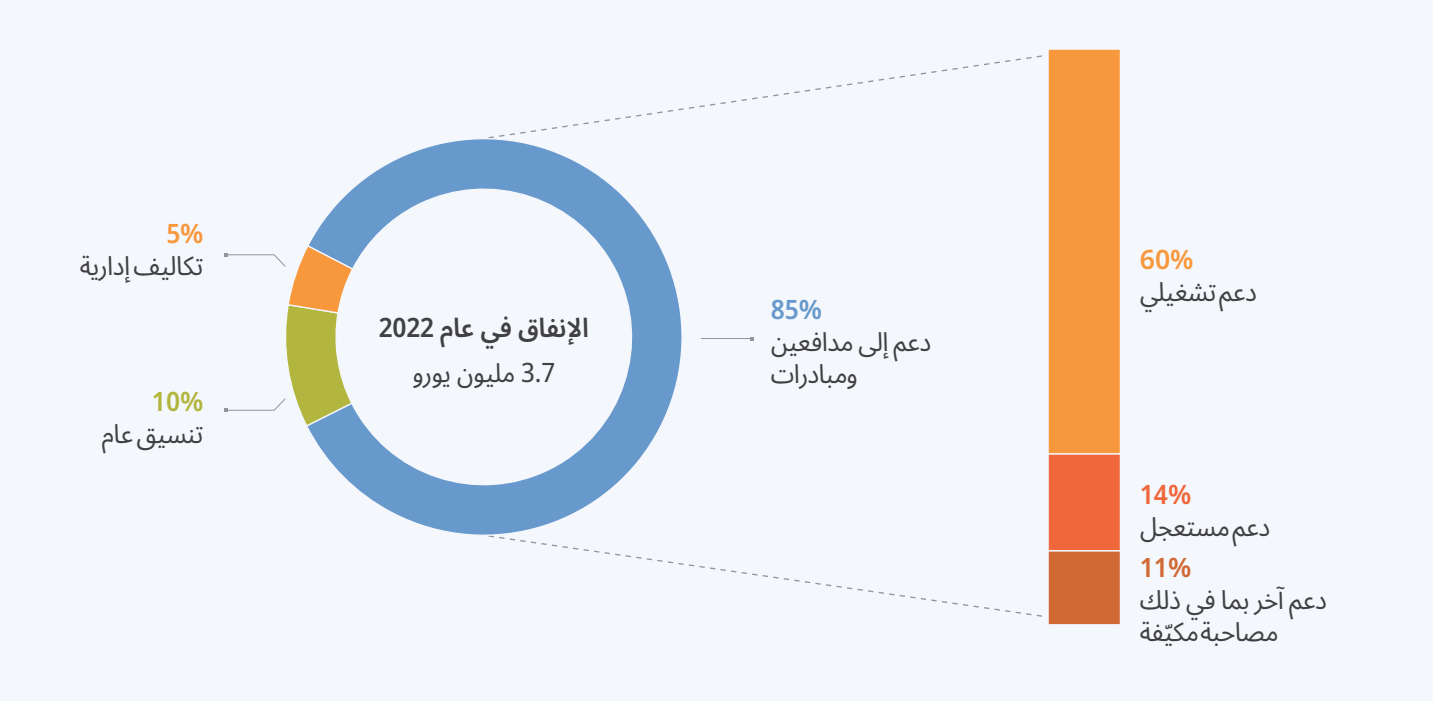

وقد أتيح تحقيق هذه النتائج بفضل الثقة والشراكات التي تأسست أو تجددت مع تسعة شركاء ساهموا بأنشطة المؤسسة من خلال تزويدها بـ 3,787,179 يورو.

- بلغ الدعم الأساسي 1.6 مليون يورو وتم توفيره بصفة أساسية من مؤسسة المجتمع المنفتح، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وصندوق سيغريد راوزنغ.
- بلغ دعم المشاريع 2.1 مليون يورو وتم توفيره من وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية، والاتحاد الأوروبي، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بفضل جهود جمع التمويل الكبيرة التي جرت في عام 2022، وقّعت المؤسسة الأورو-متوسطية عشر اتفاقيات شراكة جديدة تصل قيمتها إلى 13 مليون يورو. وقد أتاح ذلك للمؤسسة المحافظة على عملها وتوسيعه في المستقبل. وتحديداً، أتاحت شراكتان جديدتان مع جهتين مانحتين توسيع أنشطة المؤسسة لحماية الناشطات النسائيات وفضاءات العمل النسائي في المنطقة. وثمة خمسة من الشراكات تمتد إلى أربع سنوات على الأقل – مع وزارة الخارجية الدانمركية، والاتحاد الأوروبي (شراكتين)، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

جرى تدقيق البيانات المالية للمؤسسة الأورو-متوسطية من قبل شركة (BDO Denmark) في الدانمرك، وتتوفر البيانات المالية على الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة.

5. ملحق: لمحة عن طلبات المنح في عام 2022

1. عدد الطلبات

تلقت المؤسسة واستعرضت **915** طلباً واستفساراً (بزيادة 7% عن عام 2021).

حسب النوع		
مستعجل	329	36%
عادي	253	28%
استفسار	333	36%

بعد أن استعرض مجلس الأمناء الطلبات الواردة، خصص دعماً مالياً لـ 24% من الطلبات المستلمة وظل 8% من الطلبات تحت التقييم في نهاية عام 2022.

2. التوزيع الجغرافي

ورد **560** طلباً واستفساراً (**61%** من المجموع) من منطقة جنوب البحر المتوسط، بصفة أساسية من سوريا، ومصر، وإسرائيل-فلسطين، والمغرب.

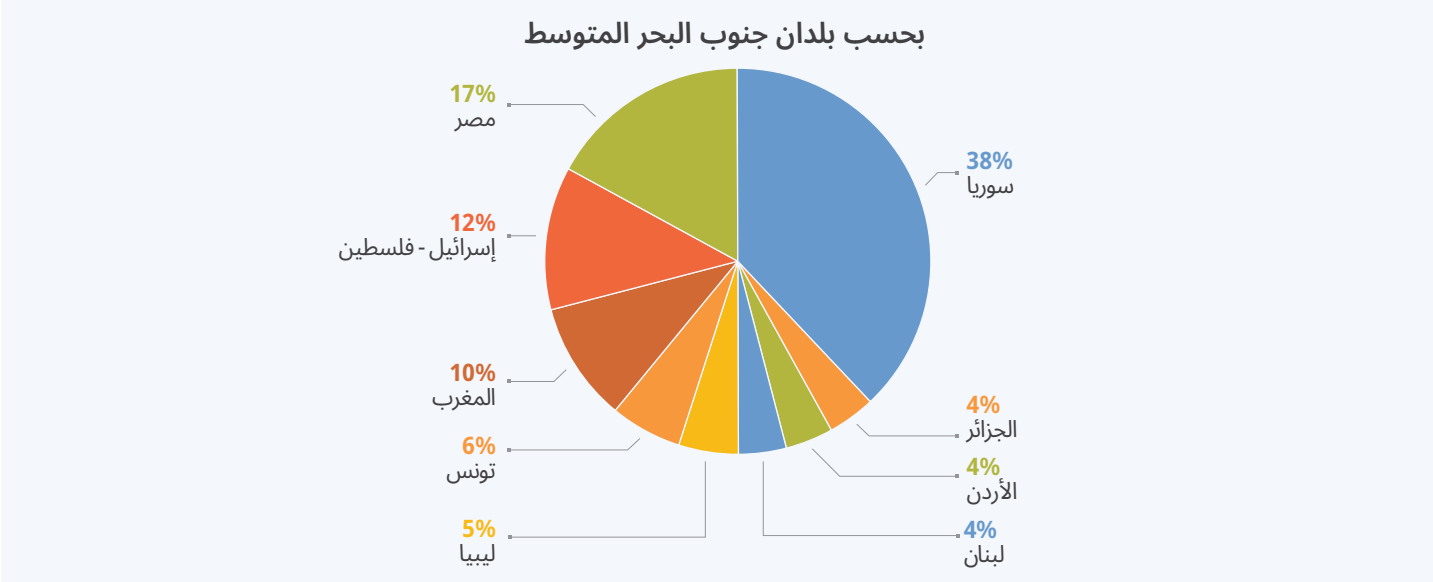

3. الحقوق والفئات السكانية التي تم التركيز عليها

إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وتعتمد على بعضها بعضاً. وفي عام 2022، ركزت الطلبات المستلمة بصفة أساسية على تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة والدفاع عنها، وذلك كما هو موضح في الجدول أدناه. ومن المهم الإشارة إلى أن معظم الطلبات تناولت مجالات حقوقية مختلفة وتخدم فئات سكانية مختلفة. والغاية من هذا الشكل هي فقط توضيح القضايا والأولويات الرئيسية لأنشطة مقدمي الطلبات.

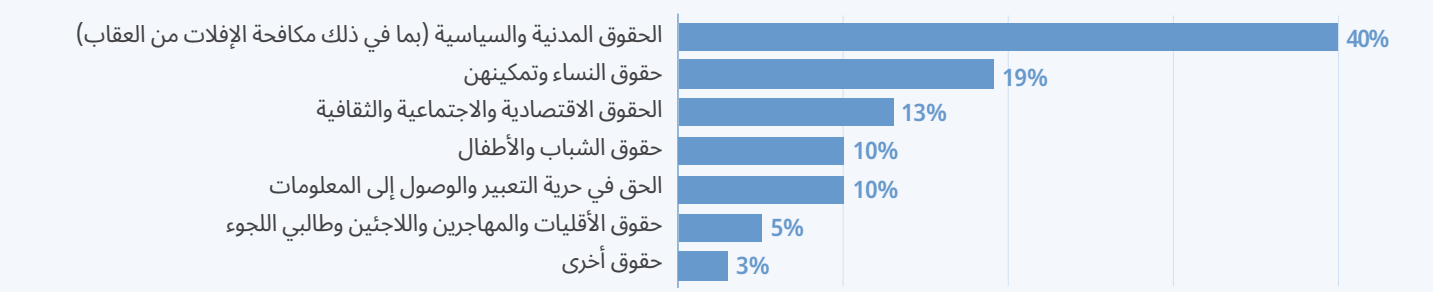

4. أسباب الرفض

الأسباب التي بررت عدم أهلية الطلبات المرفوضة هي:

- عدم توافق المقترح مع معايير الدعم الرئيسية للمؤسسة (أي الصفة كمدافع، وطبيعة المقترح، وضرورة الطلب، ونهج مقدِّم الطلب)، و/أو ورود توصيات خارجية سلبية. ومثّلت هذه الطلبات ما نسبته **65%** من مجمل المقترحات المرفوضة.
- وقوع الأنشطة المقترحة خارج الولاية الجغرافية للمؤسسة، أي: الأردن، وإسرائيل-فلسطين، وتونس، والجزائر، وسوريا، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **27%** من مجمل المقترحات المرفوضة.
- طلبات مقدمة من أفراد لا يواجهون تهديدات أو أن بوسعهم الوصول إلى آليات دعم أخرى (مثلاً، بوسع الصحفيين الحصول على دعم من مؤسسات معينة)، و/أو لأن أنشطة مقدم الطلب أو أدائه لم يكن موثّقاً. ومثلت هذه الطلبات ما نسبته **8%** من مجمل المقترحات المرفوضة.

وفي الحالات التي كان مقدمو الطلبات فيها خارج ولاية عمل المؤسسة، قدمت لهم الأمانة العامة مشورة بهذا الخصوص ووجهت **84%** منهم إلى شركاء ومانحين آخرين. وقد تم تقديم هذه الخدمة، تحديداً، في الحالات التي واجه فيها المدافعون مخاطر وشيكة في مناطق أخرى.

5. متوسط المدة الزمنية للردود

كقاعدة عامة، تهدف المؤسسة إلى التوصل إلى قرارات سليمة وسريعة فيما يخص الطلبات التي يتم استلامها، وفي نفس الوقت تقر المؤسسة بأن التقييم قد يتطلب مدة أطول في المناطق المتوترة والسياقات الحساسة، من قبيل سوريا.

يبيّن الجدول التالي متوسط المدة الزمنية الواقعة ما بين استلام الطلب، والرد الأولي من الأمانة العامة، والقرار المتخذ من مجلس الأمناء:

معدل المدة[2]	للإجابة[3]	للقرار[4]
الاستفسارات	يوم واحد	لا ينطبق
الطلبات المستعجلة	يوم واحد	22 يوماً[5]
الطلبات العادية	يوم واحد	83 يوماً

2 حُسب معدل الفترة استناداً إلى 80% من الطلبات والاستفسارات التي وردت في عام 2022.

3 تُجري الأمانة العامة استعراضاً للعناية الواجبة بخصوص كل طلب تتلقاه. وهذا يشمل أولاً طلب معلومات من الممكن أن مقدم الطلب لم يوفرها، وعقد مناقشات مع مقدمي الطلبات للتعرف عليهم أكثر، وجمع المعلومات المفقودة لتعزيز الفهم بشأن الوضع ومدى وثاقة صلة الطلب. وقد انخفض معدل المدة لإرسال الرد الأولي من 10 أيام في عام 2021 إلى يوم واحد في عام 2022. فخلال 24 ساعة من استلام طلب حماية مستعجل، حاولت الأمانة العامة أن تحدد موعداً لإجراء مكالمة هاتفية للحصول على معلومات إضافية.

4 يتخذ مجلس الأمناء كافة القرارات بناء على الطلب واستعراض العناية الواجبة الذي تؤديه الأمانة العامة. وفيما يتجاوز الإجابة الأولية والتبادل الأولي، تُجري الأمانة العامة تفحصاً عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لجميع مقدمي الطلبات لتحليل المحتوى والتعرف على الوضع، والأخلاقيات، والسجل التاريخي، كما تتواصل مع معرفين موثوقين للحصول على معلومات إضافية وللحد من خطر انتهاك العقوبات، خصوصاً في مناطق النزاعات، والتي توجه إليها معظم المنح.

5 قدمت المؤسسة في عام 2022 منحاً بزيادة بلغت 36% وتمويلاً بزيادة بلغت 14% من خلال آلية الاستجابة المستعجلة مقارنة بعام 2021.